



## عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

## الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### تتمة باب الصُّلح.

{الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، أما بعد..  
فاللهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمُشاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
باب الصُّلح.

ومن أسقط بعض دينه أو وهب غريمة بعض العين التي في يده جاز، ما لم يجعل وفاء الباقي شرطاً في الهبة والإبراء، أو يمنعه حقه إلا بذلك، أو يضع بعض المؤجل ليعجل له الباقي.}

- المؤلف هنا بين ما يتعلق بحكم إسقاط بعض الحق الذي على الطرف الآخر، وقال: ومن أسقط بعض دينه أو وهب غريمه بعض العين التي في يده جاز، هذا جائز ومشروع أن يسقط بعض الدين أو يهب بعض العين التي في يد الغريم، لكن بشرط، قال: ما لم يجعل وفاء الباقي شرطاً في الهبة والإبراء أو يمنعه حقه إلا بذلك.
- يعني لو أن الشخص الذي عليه الدين أو بيده العين للآخر، الطرف الآخر الدائن أو المالك لهذه العين، اشترط ألا يؤدي ما عليه من دين أو يسلم ما بيده من عين إلا بهذا الصُّلح، أن يسقط بعض المؤجل أو بعض هذه العين فيهبه لها، فبين المؤلف هنا أن هذا غير مشروع؛ لما فيه من أكل المال بالباطل، فهذا الشرط يترتب عليه أن يكون عندئذٍ الصُّلح غير مشروع، وإنما يكون ذلك عن تراضٍ؛ لأن هذا في ما قرر من جهة التعاقد في الأصل أنه لا بد فيه من التراضي بين الطرفين كما قال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنما البيع عن تراضٍ»، والله يقول: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِّنْكُمْ﴾ [النساء: 29].
- والتراضي في مثل هذه الحالة في الحقيقة تم فيه إلقاء هذا الشخص لأجل نيل حقه أو استيفاء دينٍ تم إلجاؤه إلى أن يسقط هذا الدين أو يهب تلك العين، فلذلك امتنع.
- قال: أو يضع بعض المؤجل ليعجل الباقي، من منكم يمكن أن يأتي لنا بمثالٍ على هذه الصورة؟ هناك دينٌ مؤجلٌ يضع بعض هذا المؤجل في سبيل تعجيل الباقي.
- لو قلنا: إن الدين عشرة آلاف وهي مؤجلة، فماذا يمكن أن تمثل عليه بهذه الصورة. ممكن يسقط عليه خمسة آلاف شرط أن يدفع حالاً يعجل دفع ما بقي عليه من الدين. أحسنت، يضع بعض المؤجل خمسة آلاف مثلاً نصفها، بشرط أن يعجل الدين المتبقي، لأن الدين لم يحل بعد، وهذا ما يسمى بضغٍ وتعجلٍ، أو هو كما ينص عليه الفقهاء بصالح الحطيطة، بأنه يحط عنه شيئاً من الدين في مقابلة أن يعجل له الوفاء، وهذه الصورة اختلف فيها الفقهاء الحقيقة على قولين:

(١) فجمهور أهل العلم على عدم جواز مثل هذه الصورة شرعاً، والجمهور لما منعوا من هذه الصورة لاحظوا فيها أنه بهذه المصالحة كأنما اشترى شيئاً من الدين المؤجل بالمعجل، فيكون المؤجل وهو أكثر مشترى بثمن أقل وهو المعجل، عشرة بخمسة، ولذلك منعوا من هذه الصورة، وقالوا إن هذه الصورة ذريعة إلى الربا، ولذلك جعلوها من أنواع الصلح الذي هو غير مشروع من قبيل الصلح الذي يحرم حلالاً ويحل حراماً.

(٢) وفي رواية عند الإمام أحمد وهذه الرواية اختارها شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه أيضاً ابن القيم، إلى الجواز، جواز هذه الصورة، فقالوا: بأنه لا مانع من أن يتصلح على أن يحط عنه بعض الدين في سبيل أن يعجل له الباقي، وقالوا: بأن الأصل في المعاملات الحل، وقد قررنا ذلك إذا تذكرت في أول حلقة، ولما كان الأصل كذلك كان على المانع الدليل ولا دليل، وأما التعليل المذكور فقالوا هو تعليلٌ عليلٌ، مع الحقيقة كاملة التقدير لقول الجمهور الغفير من أهل العلم، فقول الجمهور له هيبَةٌ، وما ينبغي الحقيقة للمتفهمة أن يتناولوا قول الجمهور في أي مسألة كانت على سبيل التقليل والتضعيف والوسم بالشدوذ أو عدم الأخذ بالدليل أو نحو ذلك، فلا يظن ظانٌ أو فلا يظن بفقهائنا الكرام إنهم كانوا بمعزلٍ عن الدليل، أو غاب عنهم حسن التعليل، ولكنهم رحمهم الله يجتهدون فمَنهم المجتهد المصيب، ومنهم المجتهد المخطئ، وليس الحق دائراً مع الكثرة، وإنما هو يدور مع الدليل.

ولذلك ذهب شيخ الإسلام رحمه الله تعالى إلى مخالفة قول الجمهور في هذه المسألة، وصحح هذا للأصل الذي ذكرناه؛ ولأنه أيضاً يتحقق به إبراء الذمة؛ لأن الذمة الآن منشغلة، هذا المدين منشغلٌ بالدين المؤجل في مثالنا قبل قليلٍ عشرة آلاف، فحتى تبرأ الذمة يعجل للدائن هذا الدين الذي له في سبيل أن المدين يستفيد شيئاً من هذا التعجيل بإسقاط بعض الدين، فكلا الطرفين في الحقيقة مستفيدٌ، هذا بتعجيل دينٍ، وهذا بإسقاط بعض ما عليه من الدين، ففيه إبراء الذمة، وفيه الوفاء بالحق، وليس هو من الربا بل هو عكسه كما يقول المحققان شيخ الإسلام ابن تيمية وابن القيم رحمهم الله جميعاً، قالوا: هذا على عكس الربا، لماذا؟ لأن الربا يكون زيادةً بزيادة الأجل، يكون هناك زيادةً في الدين بسبب زيادة الأجل بعد الثبوت في الذمة، كما تقدم.

وهذا بعكسه، فهذا فيه نقصٌ في الدين لتعجيل الأجل، فهو بعكس الربا تماماً، فلماذا يمتنع. والحقيقة إن هذا القول قولٌ قويٌّ، لما ذكرناه، لا سيما والتعجيل جائزٌ على أفرادٍ بدون إسقاط، والإسقاط جائزٌ على أفرادٍ بلا تعجيل، فإذا اجتمعا ما الذي يمنع من أن يكون أيضاً جائزاً. وعلى هذا عمل كثيرٌ من الفقهاء المعاصرين، وبه أخذت عددٌ من المجامع الفقهية أيضاً المعاصرة.

لكني هنا أريد أن أنبه تنبيهاً يلتبس على كثيرٍ من المشاهدين، ذلك أنهم يظنون أن التقرير بالجواز يعني أن يكون ذلك مثبتاً في العقد عند التعاقد، وهذا إذا تم فليس من قبيل الصلح الذي نحن بصدده الآن في شيء، وإنما هو في الحقيقة من قبيل التعاقد على ثمنين أحدهما حالٌ والآخر مؤجلٌ، أو أحدهما له أجلٌ والآخر له أجلٌ أبعد، وهذا أقرب ما يكون من البيوع إلى صورة ماذا؟ البيعتين في بيعَةٍ، لأنهما افترقا على ثمنين لم يتفقا على أي منهما، لو كان العقد مبرماً أنه في حال تعجيل المدين الذي هو المشتري للسلعة مثلاً، للأقساط المتبقية التي لم تحل؛ فإنه حينئذٍ تسقط عنه أرباح السنوات التالية لسنة التعجيل، لو أنهم اتفقوا على

هذا، يكون فيه ثمنٌ في السنة الأولى، وثمنٌ في السنة الثانية، وثمنٌ في السنة الثالثة، افترقوا على -ما هو ثمنين- أثمان بعدد السنوات.

- ولذلك كان القول بأن هذا محل اتفاقٍ لا يبعد على التحريم والمنع، لهذه الصورة التي ذكرنا، وأقل ما يقال في مثل هذه الصورة أنها ليست هي الصورة محل الخلاف، ضَعُ وتعجل، أو ما يسمى بصلح أو بيع الحطيطة، لذا يقال بأن ما تفعله بعض البنوك الإسلامية أو جهات التمويل التي تلتزم الضوابط الشرعية من أنها تقرر في العقد، إنه في حال قام المشتري الذي هو المدين، بسداد الدين معجلًا أو عجل سداد الأقساط المؤجلة فإنه يتفق على الثمن في حينه، أو يصطلح على ذلك في حينه إذا تم الاتفاق.
- فهذا مخرجٌ شرعيٌّ، ولذلك لا ينبغي الالتزام، ولا يلزم ذلك أيضًا على الدائن وهو البائع حتى لا يظن ظانٌ إذا والله قدم الثمن يجب عليك أن تسقط، لا يجب ذلك، هذا صلحٌ، والصلح هو في الحقيقة بحسب رضا الطرفين.

{قال رحمه الله: ويجوز اقتضاء الذهب من الورق، والورق من الذهب، إذا أخذها بسعر يومها وتقابضا في المجلس}

- سبق في باب الربا، الكلام على بيع الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، ونحو ذلك من الأثمان كما هو الحاصل الآن في العملة، الريالات، الجنيهات، الدولارات، وذكرنا عند ذلك أنه يجب التقابض في المجلس عند المصارفة، لأن هذا نوعٌ من المصارفة بين العملتين، فإن كانت العملتان من جنسٍ واحدٍ، ريالاتٍ بريالاتٍ بالتمائل والتقابض، وإن كانتا من جنسين، كما لو تقابضا -كما ذكرهنا في هذا المثال- ذهبًا بورقٍ، ذهبًا بفضةٍ، جنسين مختلفين، فعندئذٍ يجب التقابض.
- والتمائل يكون في مثل هذه الحالة لأنها اقتضاءٌ لدينٍ، هو اشترى منه هذه السلعة بدنانير هذا المثال الذي يذكره المؤلف، مائة دينارٍ من الذهب، فإذا أراد أن يقضيه، يؤديها بالفضة، فلا بد من هذه الشرطين اللذين ذكرهما المؤلف.
- **الأول: أن تكون في المجلس.** تتم المصارفة في المجلس، يقول أنا سأؤديها عن الذهب بكذا من الدراهم الفضة ويكون ذلك في وقتٍ لاحقٍ، ويحددان وقتًا لاحقًا مؤجلًا، لا، في المجلس، يجب أن يتم التعاطي والتقابض في المجلس.
- **الثاني: أن تكون بسعر يومها.** الآن كم السعر، يقول لك إذا أخذها بسعر يومها، وهذا يعني ألا تزيد أو تكون أزيد أو أنقص من سعر يومها، فتكون عندئذٍ المصارفة أو يكون التقاضي في هذه الحالة باختلاف العملتين مشروعًا بهذين الشرطين.
- والدليل على هذا حديث ابن عمر وفيه أنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم إنني أبيع الإبل قال بالبيع، فأبيع بالدنانير وأخذ الدراهم بدل الدنانير، وأبيع بالدراهم وأخذ الدنانير، فيسأل النبي صلى الله عليه وسلم ما الحكم، فقال: لا بأس أن تأخذها بسعر يومها، يقول عليه الصلاة والسلام: «**بشرط أن تتفرقا وليس بينكما شيءٌ**»، فمضى صالح صاحب الدين المدين عن أثمانٍ، فذلك كما ذكرنا مشروعٌ، باعتبار شروط الصرف لأنه صرف أثمانٍ بأثمانٍ، فيعتبر عند سعر اليوم الذي تم فيه الصرف الآن، وفي المجلس نفسه يتم التقابض.



← {قال: ومن كان له دين على غيره لا يعلمه المدعى عليه فصالحه على شيء جاز}

- هذا هو صلح الإنكار، قد تقدم أن بينا أن الصلح على نوعين، صلح إقرار، و صلح إنكار، والصلح على إنكار، يعني أن يكون أحد المتصلحين غير مقرر بدعوى الآخر، لما أتيتك يا شيخ سعد وأقول بيني وبينك بيع، وأناي بعث عليك سلعة، وأنك أخذت هذه السلعة وما أديتني ثمنها، وثمنها خمسة آلاف، وأنت ما تذكر شيئاً من هذا، فتريد أن تفتدي الذهاب للمحكمة، وربما أيضاً تفتدي اليمين لأنه لا بينة عندي أنا على هذا، فتصالحني على مثل هذا.

- هذا مراد المؤلف هنا وهذا الصلح الذي هو على إنكار، أو صلح الإنكار، قد اختلفوا فيه،

□ فثم من الفقهاء -كالشافعي- من يرى عدم جوازه،

- لكن الجمهور على الجواز بشرط أن يعتقد المدعي لهذا الصلح، أي أعتقد أنا لما أقول إني فعلاً بعثتك

هذه السلعة، وأنك ما سدديتني ثمنه، وإني أطالبك بهذا المبلغ، وأصالحك عليه، أعتقد أحقية ما أقول، وكذلك المدعى عليه يعتقد في هذه الحالة بأحقية براءته وإنما يصالح لأجل كما ذكرنا افتداء العنت وما قد يصيبه من التقاضي عندئذٍ أو الخصومة مع هذا الشخص، فيتصالحان عندئذٍ هذا الصلح المسمى بصلح الإنكار، قطعاً للخصومة، والأصل في مثل هذا الحل كما هو مذهب جمهور أهل العلم.

← {قال: وإن كان أحدهما يعلم كذب نفسه فالصلح في حقه باطل}

- نعم لما ذكرناه قبل قليل.

← {ومن كان له حق على رجل لا يعلمان قدره فاصطلحا عليه جاز}

- هذا ما يسمى بالصلح عن المجهول، والصلح عن المجهول اختلف فيه الفقهاء، يعني ما إذا تصالحا على أمر ليس مُقدراً، فالمالكية والحنابلة يرون جواز هذا النوع من الصلح، سواء كان عيناً، أو ديناً، أنا أذكر إنك اشتريت مني سلع يا شيخ صهيب، ولكن ما أدري كم مقدار هذه السلع، يعني هل مثلاً أخذت مني اشتريت مني كتابين أو ثلاثة أو أربعة، فليس ثم الحقيقة جزمٌ بتحديددها أو مقدارها.

- أو العكس، مثلاً، نسينا الثمن، هل الثمن ألف أو ألفين أو ثلاثة أو أكثر، فتريد أن نصطلح عندئذٍ على مثل هذا، يقول إن هذا جائز، وهذا المذهب عند الحنابلة وأيضاً كان معهم في ذلك السادة المالكية، بخلاف بعض الفقهاء الذين يمنعون من هذه الصورة، والظاهر أن القول بالجواز قولٌ قويٌّ بناءً على الأصل، ولأن مثل هذه المصالحة يترتب عليها إنهاء الخصومة، وقطعها، ولأنه لا سبيل إلى ذلك إلا بذلك، بما أن هذا الشيء مجهول، وثم حق على أحدهما، لا يعلمان قدره، وأرادا إبراء ذمتها، فعندئذٍ هذا مما يمكن أن يكون سبباً إلى ذلك، ولعل من أدلة ذلك ما جاء عن رجلين اختصما إلى النبي صلى الله عليه وسلم في مواريث درست بينهما، درست، قديمة، نسيت، ولا يعرف مقدارها بعد، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «إنكم تختصمون إليّ، وإنما أنا بشرٌ ولعل بعضكم يكون ألحن بحجته من بعض، فمن قضيت له بشيء، فإنما أقضي له بقطعةٍ من النار».

- فتأثر الرجلان بهذه الموعظة، وقال كل واحدٍ منهما لأخيه خذ حقي، وهذا يدل على الحقيقة قرب هذه القلوب وتأثرها بالمواعظ الشرعية من الكتاب والسنة، وهذا علامة حياة هذا القلب، نسأل الله أن يحيي قلوبنا.
- فلما قال ذلك، قال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما إذا قُلْتما ذلك فاذهبَا فاقْتَسِمَا» تلك الموارِيث التي بينكما، «ثم توخيا الحق، ثم استهما»، كل واحدٍ يقترع عندئذٍ بعد أن يتوخي ويتحرى ثم ليحلل كل واحدٍ منكما صاحبه» فيما قد يكون زاد عليه أو نقص، وهذا من أجمل ما أنت رائٍ في الصُّلح، ولم لم يجزْ مثل هذا النوع لأفضى ذلك لضيعاق الحقوق، وانشغال الذمم بمثل تلك الصور.

## بالبوكالة.

{قال رحمه الله: كتاب الوكالة

وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه}

- الوكالة هي التفويض، والمراد بها استنابة جائز التصرف فيما تدخله النيابة، استنابة جائز التصرف، يعني إنابته في ما تُشرع فيه النيابة، أو تجوز فيه النيابة.
- ومن هذا يتبين لك أن الوكالة لها أركانٌ،
  - **الأول: الموكل**، وهو المستناب، وهو الأصيل الذي صدرت منه الوكالة والإنابة لغيره.
  - **الثاني: هو الوكيل**، وهو النائب، الذي أذن له بالتصرف، من قبل الأصيل الأول.
  - **الثالث: الصيغة**، ويراد بالصيغة: ما يدل على الإذن، من قولٍ أو فعلٍ.
  - **الرابع: الموكل فيه**، فإن كان ذلك في البيع، كان عقد البيع هو الموكل فيه، وإن كان ذلك مثلاً في وقفٍ، كان عقد الوقف هو الموكل فيه، وإن كان ذلك مثلاً في هبةٍ، كان الموكل فيه الهبة ونحو ذلك.

## شروط الوكالة.

- ❖ **الأول: قال المؤلف هنا:** وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، وهذا من شروط الوكالة، فلا بد أن يصح ذلك من الوكيل والموكل.
- فمثلاً قد لا يكون الوكيل مما يُشرع له أن يوكل في هذه الصورة، كما لو كان موكلاً، إذا وكل من غيره، فما يجوز أن يوكل إلا بإذن الوكيل، كما سيأتي، وكما لو كان ذلك في ما لا تُشرع فيه النيابة، وإن كان المؤلف يريد بمثل هذه الصورة، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، يعني لو كان مثلاً صغيراً، غير مكلفٍ، أو لم يكن عاقلاً، فإنه عندئذٍ لا يكون أو لا يُشرع ولا تصح منه الوكالة، ولذلك نقول: من شروط الوكالة أن يكون الوكيل والموكل جائزي التصرف.
- ❖ **الثاني: تعيين الوكيل**، فلا بد أن يكون الوكيل معيناً، ما تقول: وكلت كذا من غير تعيينٍ، أو أحدكما من غير تعيينٍ، فلا بد من التعيين، ويجوز أن توكل الاثنين أو الثلاثة جميعاً، لكن أن توكل أحدهما من غير تعيينٍ، هذا يترتب عليه نوعٌ من ما يمكن أن ينشأ في العقود من خللٍ، عند عدم التعيين؛ لأن الوكالة عقدٌ فيه آثارٌ، وتترتب عليه التزامات وحقوقٌ، فلا بد من التعيين عندئذٍ، حتى لا يقال فيما بعد، والله أنا ما قصدت هذا، أنا وكلت هذا، فلما باعك هذا سيارتي، أعد هذا ليس وكيلاً، لي، لا

أقصد هذا، إنما أريد هذا، وأنا ما عينت أحدهما، فيتربط عليه مثل هذا الإشكال الكبير أنه يتصرف نيابةً عن المالك.

وأيضاً أن يكون مما تدخله النيابة، فمن سيأتي في التوكيل مثلاً، في حقوق الله التي لا تدخلها النيابة، كالحدود والقصاص، غير مشروع، ولا يصح ذلك عند ذلك.

❖ **الثالث: لا بد أن تكون الوكالة بشيء معلوم،** فما تكون الوكالة بما لا يُعلم، توكله وكالة غير محددة،

#### أنواع الوكالة.

✅ **النوع الأول: فالوكالة منها ما هو عامٌ،** في كل شيءٍ توكله، ويستلزم ذلك بيان جنس هذه الأعمال التي توكله فيها، في البيع والشراء، والإجارة، والقبض، والتنازل، والمرافعة، وغير ذلك من الصور في أموال التي أملكها هنا، يعني في هذا البلد، وفي سائر البلدان، إلى آخره، وكالة عامة، يعني سائر الأملاك أو في سائر الأملاك والتصرفات التي تدخلها النيابة.

✅ **النوع الثاني: ما يكون من ما يسمى بالوكالة الخاصة،** تحدد له، توكله في عقد بيع معين، فأما هذا الثاني فهو ما يمكن أن نقول إنه انعقد اتفاق الفقهاء على جوازه، هو الوكالة الخاصة، وأما العامة فقد اختلفوا فيها، والأقرب والله أعلم صحة أيضاً الوكالة العامة، لاسيما إذا كان هذا العموم كما ذكرنا لا يفضي إلى جهالة، وإنما أقمته مقامك في كل ما تدخله النيابة، والآن عندنا في مثل هذه الوكالات، يذكرون كل ما يمكن أن يرد من الأمور التي تقع عليها الوكالة.

- فإن ندد عن ذلك في شيء، وأراد شخص مثلاً أن يقوم بهذا، فقد لا يمكن عند هذا من ذلك، يعني لأن الوكالة لا تشمل هذا النوع، فالوكالة العامة التي عليها العمل، عندنا مثلاً في كتابات العدل والتوثيق، عموم الحقيقة مؤطّر، بحيث لا يترتب على ذلك أي خلاف أو إشكال فتكون واضحة، الوكالة عندئذٍ، ولو كانت شاملة، والأصل هو الجواز؛ لأنه إذن في النيابة، فيُشرع في كل ما تدخله النيابة.
- وتصح بكل قولٍ أو فعلٍ دالٍّ عليها، فممكّن يقول: اذهب عني، اذهب فبع واشتر عني، أو وكلتك في كذا، أو أذنت لك في أن تقوم بكذا وكذا، أو يا فلان تصرف نيابةً عني في كذا، أو تعطيه مثلاً شيئاً يدل على أنك تريد منه أن يقوم بهذا العمل مقامك، كل هذا دالٌّ على الوكالة، وتصح معه، ولا يشترط لها لفظاً معيناً كما قلنا في البيع، إذا كنتم تذكرون ذلك، حيث قررنا أن هذه الأسماء أحكامٌ تترتب عليها آثارها، وهي في الحقيقة لم يأت لها حدٌ في اللغة، ولا في الشرع، فيكون عندئذٍ مرجعها إلى العرف، فكل ما دل عليه العرف منها، صح عندئذٍ العمل به، ما لم يخالف شرعاً كما تقرر.

#### الحقوق التي تجوز فيها الوكالة.

- هي على هذا النحو، حقوق لله تعالى، هي على قسمين:
  - **الأول: منه ما تدخله النيابة،** فليس كل الحقوق المتعلقة بالله - سبحانه وتعالى - لا تدخلها النيابة، منها ما تدخله النيابة، كالعبادات المالية مثلاً، كالزكاة، فتجوز فيها النيابة، ولذلك كان من أدلة الوكالة، قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: 60]، العاملين عليها هم وكلاء للإمام في جمع الزكاة، وفي توزيعها.

◀ **الثاني:** لا تدخله النيابة، وهي العبادات البدنية المحضة، كالصلاة ونحوها، وبالتالي يقال في أن الوكالة لا تُشرع في أن توكل شخصًا يصلي عنك، لا يصح هذا، لا منك ولا منه.

• أما حقوق الأدميين، فهي كذلك على نوعين،

❖ **الأول:** حقوق تدخلها النيابة، وهي التي تتعلق بفعل الفاعل، لا بشخصه، بمعنى أن المراد إيقاع هذا الفعل، كالبيع مثلاً، والإجارة، والهبة، ونحو ذلك من أنواع الأفعال، أو الحقوق، وهي في جملتها، أو في كثير منها، هي حقوق مالية، كما تصح أيضاً في غير الحقوق المالية بهذا القيد.

❖ **الثاني:** أما ما لا تدخله النيابة، فهو الذي يتعلق بشخص الفاعل نفسه، هذا لا تُشرع فيه الوكالة مثل الحدود والقصاص، والأيمان؛ لأن الأيمان لا بد فيها من أن تكون على وفق النية، فلا يتصور هذا أولاً تتصور فيه الوكالة، ومثلها الشهادة، الشهادة لا بد فيها من رؤية وسماع، فكون شخصي يوكل آخر بالشهادة عنه، هذا غير مقبول، ولا تدخله النيابة، وكل أيضاً ما كان من الأعمال محرماً، فلا تُشرع فيه النيابة؛ لأنه لا يجوز للمرء أن يباشره، فكيف يجوز أن ينيب فيه، كمثلاً غصب أموال الناس، أو نحو ذلك، كالظهار أيضاً ينص عليه الفقهاء، وغير ذلك مما هو معلوم، وقد جاءت الأدلة على هذا الأصل، الذي نقرر، في مشروعية الوكالة، فيما تدخله النيابة، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فَابْتَغُوا أَحَدَكُمْ بَورِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ فَلْيَنْظُرُوا أَيُّهَا أَزْكَى طَعَامًا فَلْيَأْتِكُمْ بِرِزْقٍ مِنْهُ﴾ [الكهف: 19]، فهم قد وكلوه، وهذا مما لم يخالفه شرعنا، وهذه الوكالة في ما يتعلق بفعل الفاعل لا بشخصه، بأحد العقود المالية وهو حق من حقوق الأدميين، فكانت مشروعاً في مثل هذه الصورة، والنبي -صلى الله عليه وسلم- قد وكل أيضاً في بعض العبادات، كما وكل علياً -رضي الله تعالى عنه- في نحرهديه، وهذا من العبادات التي المقصود منها الفعل، وهو النحر، وقد تم هذا، ولم لم يباشره المرء نفسه، كما هو حاصل عند كثير من الناس الآن، يوكلون في هداياهم، وفي أضياعهم، ولو قلنا بعدم مشروعية ذلك، لترتب عليه الحقيقة مشقة كبيرة، وهو أيضاً -عليه الصلاة والسلام- وكل عروة البارقي في أن يشتري له شاة، في القصة المعروفة التي سنشير إليها -إن شاء الله تعالى-، وهذا دالٌّ على مشروعية الوكالة، والحقيقة الأدلة في الوكالة كثيرة، ويكفي فيها الإجماع المنعقد على صحتها، من حيث الجملة، ويتنزل هذا على الوكالة الخاصة، وأيضاً يمكن أن نقول: إن الوكالة العامة قد صححها كثير من الفقهاء، وعلى رأسهم الحنفية والمالكية.

• **ولا يجوز التوكيل في ما لا يجوز أن يباشره إلا المرء بنفسه،** وهو ما يمكن أن نسميه من الحقوق ما لا تدخله النيابة كما تقدم، كالنذور، والأيمان، واللعان بين الزوجين على سبيل المثال، وهكذا كما ذكرنا في الأمور الممنوعة شرعاً.

{قال: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، إذا كان الموكل والوكيل ممن يصح ذلك منه، وهي عقد جائز، تبطل بموت كل واحدٍ منهما، وفسخه لها، وجنونه، والحجر عليه لسفه}.

• وهي عقد جائز، وماذا يُراد بالجواز هنا؟

• قال في الأول: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه، ثم رجع وقال: وهي عقد جائز، هل هذا تكرار؟ أم ماذا؟



{هو تكراراً}.

هذا جوابٌ، والجواب الآخر.

{ليس تكراراً}.

لماذا ليس تكراراً؟ ما الفرق يا شيخ سعد؟

{الأول أراد به الحكم الشرعي، والثاني من جهة اللزوم وعدمه}.

- يعني تريد أن الأول من حيث الحل والحرمة، والثاني من حيث جواز الفسخ وعدمه، فالجواز يطلق عند الفقهاء بهذين المعنيين، فلما قال في الأولى: وهي جائزة في كل ما تجوز النيابة فيه إلى آخره، أراد بذلك الحل من حيث الحكم التكليفي، والصحة من حيث الحكم الوضعي، ولما قال هنا: وهي عقدٌ جائزٌ، تبطل بموت كل واحدٍ منهما وفسخه، علمنا أن المراد بها في مثل هذه الصورة، الجواز المقابل للزوم، ومعنى الجواز: أن يتمكن كل واحدٍ من الطرفين من فسخ العقد بدون إذن الطرف الآخر ورضاه. أما إذا قلنا هي لازمةٌ، كما هو البيع والإجارة ونحو ذلك من العقود، فهذا يعني أنه ليس لأحدٍ من الطرفين أن يفسخ إلا بإذن الطرف الآخر.

- قال: وهي عقدٌ جائزٌ، وهذا قد انعقد عليه الإجماع، أنه ما تلزمك الوكالة، كعقدٍ من العقود اللازمة بل يجوز لك أن تفسخ العقد في أي وقتٍ كنت أنت الوكيل أو الموكل، لا إشكال، وهذا الحقيقة قائمٌ على أن الوكالة هي بذل نفعٍ من جهةٍ، ومن جهةٍ أخرى هي إذنٌ، فهي إذنٌ من جهة الموكل، وبذل نفعٍ من جهة الوكيل، فلم يلزم أيٍّ واحدٍ منهما الالتزام بهذا، لا يلزمك أنت أن تظل آذنًا، كما لا يلزمه هو أن يبذل نفعه دائماً، ولذلك يُقال: إن الوكالة عقد إرفاقٍ، كما أيضاً قرر الفقهاء، وإذا كانت عقد إرفاقٍ، فهي لا تلزم؛ لأن الإنسان فيها محسنٌ، فيجوز عندئذٍ أن ينصرف عن هذا العقد، ويفسخ، وهذا يعني أنها إذا لم تخرج عن هذه الصورة، بمعنى إذا خرجت إلى الإجارة، فصارت مؤاجرةً، أخذت حكم عقد الإجارة، كمن مثلاً يتوكل ويراد بالتوكل هنا من الوكالة عن غيره بأجرة معينة، فيكون عندئذٍ قد تلبس بعقدٍ آخر، لازمٍ، وهو عقد الإجارة، ويكون الحكم فيه كالحكم هناك.

- وهذا الأصل وهو أن الوكالة عقدٌ جائزٌ، يقال فيه وفي سائر العقود الجائزة، إن هذا الجواز ما لم يترتب على أحد المتعاقدين ضررٌ من الفسخ، فلو أن شخصاً توكل عن مثلاً تاجرٍ من التجار، واستقبل أموال الناس عنه، ولما لم يعلم الناس عن التاجر شيئاً، ولم يقفوا عليه، ولا على أثرٍ له، ثم لما اجتمعت الأموال عند هذا الرجل، قال: الوكالة عقدٌ جائزٌ، وأنا أفسخ هذا العقد، قلنا: طيب أعد إلينا أموالنا، قال: لا، أموالكم ذهبت إلى التاجر، طيب وأين التاجر؟ قال: التاجر لا أدري أين هو، ونحن لا نعرف إلا أنت، واستهمنا، أو ساهمنا معك، ودفعنا المال لك، وقد غررتنا أنت بثنائك، ونجاح هذا المشروع، فعندئذٍ لا تكون الوكالة عقدًا جائزًا، وإنما لازماً، لما يترتب على الفسخ هنا من ضررٍ عظيمٍ، إلا إذا ضُمن هذا الضرر، كما قرر غير واحدٍ من الفقهاء، كابن رجب وغيره.

- قال: تبطل بموت كل واحدٍ منهما، فموت الوكيل يفقده القدرة على التصرف، وموت الموكل ينتقل فيه حق التصرف في مثل تلك الأموال إلى الورثة، فتبطل الوكالة عندئذٍ، وهذا محل خلافٍ، وهذه الصورة الأولى من صور بطلان الوكالة. الصورة الثانية، تفضل يا شيخ.

{قال: وفسخه لها، وجنونه، والحجر عليه لسفر}.

• إذا فسخ الموكل الوكالة من الوكيل بطلت، وهكذا لو فسخ الوكيل تلك الوكالة؛ لأنها عقد جائز، وهذا محل إجماع.

• وجنونه والحجر عليه لسفه أيضاً من المبطلات، إذا جُنَّ بطلت الوكالة؛ لأن المجنون لا يصح تصرفه، لا في شئونه، ولا في شئون غيره من باب أولى، وكذلك إذا حُجِرَ عليه لسفه فيه، فإنه عندئذٍ لا يملك التصرف؛ لأنه سفيه، وهو لا يملك التصرف في حق نفسه، كما هو الحال في المجنون، فكيف يكون وكيلاً لغيره، وهذا باتفاق الأئمة.

{قال: وكذلك الشركة، والمساقاة، والمزارعة، والجعالة، والمسابقات}.

• كل هذه عقود جائزة من الطرفين، فتبطل بفسخ أحدهما، أو موته، أو جنونه، أو الحجر عليه، لسفه فيه، وهذا أراد به المؤلف أن يقرر الحكم في العقود الجائزة، بمناسبة ذكره في الوكالة.

{قال: وليس للوكيل أن يفعل إلا ما تناوله الإذن لفظاً أو عرفاً}.

• لأنه إنما صح له أن يتصرف هذا الوكيل في مال موكله بحسب الوكالة وبسببها، فوجب الاقتصار عليه فيها، فلو أنه مثلاً وكّل في أن يتاجر في هذا المال، أعطيته أنت مალًا، وقلت: تاجر فيه، فتاجر، ثم استدان لصالح هذا المال، يعني أخذ تمويلًا من البنك أيضًا، كما حصل في ما يتعلق بالمتاجرة في الأسهم، البعض أخذ تمويلات، لكنه لم يوكل في هذا هذا، وإنما وكّل في المتاجرة في هذا المال، فيضمن عندئذٍ لو خسر، هذا المبلغ يضمن عندئذٍ هذا الوكيل؛ لأنه في الحقيقة تعدى ما وكّل فيه وتجاوز.

• قال: وليس له توكيل غيره، يعني أيضًا إذا وكّل هو، فيجب عليه أن يكون أمينًا في ذلك، ولا يجنح إلى توكيل غيره؛ لأنه قصد في هذه الوكالة، وأريد هو دون غيره، ولهذا أثر معتبر، ما لم يكن ذلك مأذونًا من قبل الموكل، فإن كان قد أذن، أو علّم أنه يأذن، أو شاع بين الناس التوكيل في ذلك، ولم يصدر من الوكيل أو الموكل على الوكيل ما يمنعه من ذلك، فكان كالمعروف عرفًا، فيكون كالمشروط شرطًا في مثل هذه الصورة.

{قال: وليس له توكيل غيره، والشراء من نفسه، ولا البيع لها، إلا بإذن موكله}.

• كما أنه ليس له أن يوكل غيره؛ لأنه يخالف ما أراه موكله منه، وإنما رضيه دون غيره، ما لم يأذن كما ذكرنا، فإذا أذن، فهذا محل إجماع.

• كذلك أيضًا لا يُشرع له أن يشتري من نفسه، ولا أن يبيع لها؛ لأنه لا يسلم من تهمة، ومن محاباة، فلما وكّلتك أنا ببيع هذه السلعة، ما يُشرع لك أن تبيعها على نفسك، فتقول: بصفتي وكيلًا عن فلان، أبيع هذه السلعة، ثم تفترق هكذا، وتقول: وبصفتي فلان أنا أشتريها، فتتولى طرفي العقد، وهذا مما منعه كثير من الفقهاء، وهو المذهب عند الحنابلة، والحنفية، والشافعية، لما ذكرناه من التهمة التي لا تنفك عنه عند تناوله لهذا العقد من طرفين، وجوّز المالكية ذلك، بشرط عدم المحاباة، وهذا قوي؛ لأنه امتثل أمر الموكل.

{قال: وإن اشترى الإنسان ما لم يأذن له فيه، فأجازه جاز}.

- وإن اشترى الإنسان ما لم يؤذن له فيه من قبل الموكل، فأجازه الموكل جاز، وذلك لحديث عروة البارقي، لما أذن له النبي -صلى الله عليه وسلم- أن يشتري أو وگله النبي -صلى الله عليه وسلم- وأنابه أن يشتري شاةً، فذهب واشترى الشاة بنصف دينارٍ، واشترى أو أعطاه دينارين، فاشترى بأحدهما شاةً، واشترى بالثانية شاةً أخرى، ثم باع التي اشتراها، ورجع للنبي -صلى الله عليه وسلم- بشاةٍ ودينارٍ.
- هو أخذ المبلغ، واشترى به شاتين، وباع إحدهما، وأتى بها يعني بشاةٍ ودينارٍ، بهذه الصفقة، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بارك الله لك في صفقة يمينك»، وهذا يدل على أنه متى أجازه الموكل، مع أن النبي -صلى الله عليه وسلم- إنما أذن له أو أنابه في شراء شاةٍ، لكنه أخذ المبلغ، واشترى به شاتين، ثم أعاد دينارًا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ببيع إحدى الشاتين، مع تسليمه للنبي -صلى الله عليه وسلم- الشاة التي أراد والدينار، فيكون عندئذٍ تصرف في الشاة الثانية، واشتراها من غير إذنٍ، لكن أجازه النبي -صلى الله عليه وسلم- وقال: «بارك الله لك في صفقة يمينك»، فدل على أنه إذا أجازه، وهذا ما يسمى بالعقد الموقوف، يصح عندئذٍ.

{قال: وإلا لزم من اشتراه} ←

- وإلا لزم من اشتراه في ما لم يجزه، فإنه عندئذٍ يكون لازمًا، فيلزمه أن يدفع الثمن الذي اشتراه به، أو قام فيه من عملٍ لم يؤذن له فيه.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

